

## في الواجهة

# مديرية المخابرات عودت على بدء فاضلك أو ضاهر؟

عامر محسن

## النقد في زمن الأزمات

بدأت الأسواق المالية بإطلاق اسم «الأربعاء الأسود» على يوم أمس، الذي شهد - وهذا لم يكن غير متوقّع بالكامل - انتكاسة شاملة للبورصات في أميركا وأوروبا، ودخولاً رسمياً لهذه الأسواق في حالة ركود وبيع (يعرّف التجار السوق المتهاوية - bear market - بتلك التي تخسر أكثر من عشرين في المئة من قيمتها خلال فترة وجيزة). ما يجعل هذه الأزمة مختلفة هي أنها لا تطال أسواق أو قطاعات معيّنة، بل هي طالت أسعار الأسهم والنفط والسلع سوية، وضربت الأسواق الغربية كما الأسواق الناشئة. بل لعلّ الدول النامية (التي عانت، اقتصادياً، من سنة كارثية في 2015) هي الضحية الأكبر للإنكماش القائم: خسرت هذه الدول، كالبرازيل وتركيا والهند، أكثر من تريليوني دولار من قيمة أسواقها المالية العام الماضي (بحسب مؤشرات «بلومبرغ»). وهذه الرساميل التي انسحبت منها - بسرعة وخفة كما دخلت - لن تدمر أسهم شركات الدول النامية فحسب، بل قد تكسر قطاعها المصرفي وعملياتها وتخرب الاقتصاد بأكمله.

يقول صندوق النقد الدولي إن اقتصاد البرازيل سينكمش بأكثر من 3,5 في المئة هذه السنة، وهي نسبة كارثية، وروسيا سينقلص اقتصادها بما يقارب الواحد في المئة، ويتنبأ المحللون بصعوبات كبرى ستواجه العملة والاقتصاد في تركيا، في حين خسرت السوق السعودية، في الأسابيع الأولى لهذه السنة فحسب، أكثر من خمس قيمتها الإجمالية. بمعنى آخر، في حين أن البعض يركّز على الأسباب الآتية لهذا الهبوط (التباطؤ في الصين، رفع معدلات الفائدة على الدولار، الخ)، فإن البعض الآخر يرى في ما يجري بداية أزمة معتممة في الاقتصاد الدولي، قد لا يخرج العالم منها مثلما دخل، وربما تعلن نهاية نمط النمو الذي حمل الرأسمالية طوال العقدين الماضيين، والذي قام على توسع الانتاج الصيني بموازاة زيادة الاستهلاك في الغرب.

مع كل أزمة اقتصادية كبرى (وآخرها كان في 2008)، يتفاهل العديد من اليساريين ومناضلي الرأسمالية، مقترضين أن وقوع الأزمة والإنهيار، في حد ذاته، سيؤدي إلى إعادة النظر بالنظام الرأسمالي أو ضرب الإيمان بايديولوجيا السوق وفتح الباب على بدائل واحتمالات تغييرية. هذه الأعمال لا مبرر لها في الواقع فالرأسمالية، منذ صعودها في القرن التاسع عشر، تمرّ بأزمات وأطوار، ولم يؤدّ أي منها إلى انتكاسها أو تحويل مسارها. على العكس تماماً، فإن استمرار الأزمة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمعيشة - في حال عدم توافر نقد جذري ومشروع بديل - كليل ببعث الحنين (لدى النخب والناس) إلى فترة «الازدهار» السابقة، وهم سيكوتون على استعداد للقبول بأي إجراءات تتخذها السلطات بغية إنقاذ الوضع وإعادة انتاج النظام الذي سيحظى، عندها، بالشرعية الكاملة.

لدى احتدام الأزمة المالية العالمية عام 2008، طنّ البعض أن تصاعد الانتقادات - في الإعلام السائد وفي صفوف الخبراء - ضد القطاع المصرفي، والسوق المنفلت، و«اقتصاد الفقاعات»، هو إشارة إلى نشوء وعي نقديّ حول النيوليبرالية وأفاتها، وميل صوب أحياء «الكينزية» وتجديد دور الدولة في الاقتصاد. هذه «التنازلات» من المؤسسة الحاكمة، في الواقع، لم تكن إلا تمهيداً لضخّ الدولة آلاف المليارات بغية إنقاذ المصارف الكبرى وصناديق الأموال (التي كانت من أبرز المسؤولين، أصلاً، عن قيام الأزمة): أي أن «انتهاك» النيوليبرالية لم يكن أبداً بهدف تعزيز التوظيف أو العدالة الاجتماعية. لهذه الأسباب أيضاً، نجد أنّ الآراء «النقدية» في فترات الأزمة تنصبّ على إيجاد الحلول للمشاكل القائمة واستئناف النموّ وتصحيح أخطاء الماضي، أي ترميم النظام وتجديده، بدلاً من مواجهة الاسئلة الفلسفية الحقيقية حول طبيعة الرأسمالية، وضرورتها، والهدف من الانتاج والنمو والعمل، والطريقة التي تحدد بها السوق قواعد الملكية وشكل الاستهلاك وقيمة الأشياء ونفعتها (بلغة السوق ومنطقها، مثلاً، تساوي لعبة «كاندي كراش» 5,9 مليار دولار).

من الصعب أن نعرف المدى الذي ستبلغه الأزمة الحالية، ولكن حتى مركز «ستراتفور» (اليميني) يشير إلى أنّ أسباب الانهيار قد تكون بنوية، وتؤشر إلى استنفاد نمط التراكم الرأسمالي الذي غذى النظام العالمي لعقود. في تقرير عن الصين، يقول تحليل «ستراتفور» أن ما تواجهه الصين اليوم قد يتجاوز مشكلة تباطؤ أو ركود: كانت دول شرق آسيا تنمو، تبعاً، عبر التخصص في التصدير إلى اقتصادات الغرب التي تحولت، منذ السبعينيات، إلى اقتصادات خدمات واستهلاك. وحين كان البلد يصل إلى مستوى من الدخل تصعب معه المنافسة في تصدير السلع الرخيصة، كان ينتقل إلى صناعات أكثر تعقيداً ومنتجات ذات قيمة مضافة عالية، يشترها أيضاً الغرب المستهلك والعطش إلى السلع. هذا ما حصل مع اليابان أولاً، ثم كوريا وتايوان في فترة تالية، والصين - يجمع الإقتصاديون - تمرّ اليوم بمرحلة التحول ذاتها. المشكلة، تقول الدراسة، هي أنّ حجم الاقتصاد في الغرب لم يعد يكفي لاستهلاك كل السلع التي تنتجها الصين (إضافة إلى الانتاج القائم في السوق العالمية)، والسوق الصيني نفسه من الصعب أن يتوسّع، وأن يصير المواطن الصيني مستهلكاً على الطريقة الغربية، بالسرعة اللازمة لتمويل النمو.

كما هي الحال في كل أزمة عالمية، أكثر الدول تأثراً ستكون تلك الأكثر ارتباطاً بالسوق الدولية واعتماداً عليها؛ من بلدان (كالبرازيل وتركيا) قام نموها على القروض الخارجية، إلى تلك المصدرّة للمواد الأولية كالسعودية وروسيا. هذه الدول تدفع اليوم ثمن ربط اقتصادها بسلع وأسواق لا يمكنها التحكم بها؛ وحين تضرب الأزمة وتتكشف نقاط الضعف، لا يعود النقد - في ذاته - فعلاً جذرياً، ولا يكون «نقد النظام» ذا قيمة إلا إن سعى لاستبداله.

## نقولا ناصيف

في آذار المقبل تنتهي الأشهر الستة من استدعاء العميد الركن ادمون فاضل من الاحتياط إلى الخدمة، كي يستمر في منصبه مذ عين عام 2008 مديراً للمخابرات، في ولاية غير مسبوقه في مدتها لاي من اسلافه ما خلا انطون سعد (1952 - 1964). في ايلول الفائت، بعد استنفاد فاضل سنين خدمته في الجيش بانقضاء 42 عاماً واحالته من ثم على التقاعد، لجأ وزير الدفاع سمير مقبل إلى اجراء - للمرة الاولى منذ اتفاق الطائف - على مستوى ضابط كبير - يقضي باستدعائه من الاحتياط للالتحاق بالخدمة مجدداً عملاً بمرسوم رقمه 3354 صدر في 10 نيسان 1992، الرامي إلى تنظيم دعوة الاحتياطيين إلى الخدمة في الجيش.

توسل الوزير ما نصت عليه المادة 3 في المرسوم، واستدعى فاضل بقرار مهرة بتوقيعه، على ان تتجاوز مدة الاستدعاء ستة اشهر، بسبب تعذر انعقاد مجلس الوزراء اولا، واستحالة توافقه على تعيين مدير جديد

ما ان يطوّه ملف

او يكاد او يصير الى تنويمه.

يُفتح آخر من مجلس

الوزراء الى جبال النفايات، الى

الكرسي الشاخرة، الى محطة

قديمة - جديدة هي

التعيينات العسكرية، الى

البند المرشح لبعض السجك

السياسي ما ان يوقف من

السبات: مدير المخابرات

بصر مقبل على تمسك  
الاميركيين بفاضل، ويقول  
فهوجي انهم اكثر تقبلا  
لتعيين مدير اخر للمخابرات  
(هيلم الموسوي)



## تقرير

# محاكمة سماحة: ريشي روج للاعداء

## امام خليل

واصل تيار المستقبل ووزير العدل اشرف ريفي الحملة الإعلامية لتأليب الرأي العام في قضية ميشال سماحة. مع الاقتراب من كل استحقاق مفصلي في سير المحاكمة، كان ريفي يوعز بنشر تسجيلات بالصوت والصورة تجمع سماحة مع المخبر في فرع المعلومات ميلاد كפורي. لكن ريفي اختار التوزيع مع عودة سماحة إلى المنول أمام محكمة التمييز العسكرية، اليوم، للمرة الأولى بعد إخلاء سبيله. مساء أمس وُرع تسجيل لمكالمة هاتفية بين سماحة ومستشارة الرئيس السوري بثينة شعبان. بحسب التسجيل، اتصل سماحة بشعبان خلال وجوده في دمشق قبل يوم واحد من عودته

إلى بيروت، حاملاً المتفجرات. قال لها: «بكرنا بدك تعملي حسابك، بدنا نمرق أنا وجميل (السيد) لعدنك وبدنا إذا سمحتي نروح نعزي بشري (الأسد)». توافق شعبان، واعدة بتحديد موعد. فبعاجلها سماحة بالقول: «إذا فينا نخلص ونمشي بعد الظهر المسا بكون عال (...) عندي شي بدي اعملو، لازم انزل اعملو لبلش الشغل، فهمتي علي؟». شعبان تقول: «نعم فهمت عليك، الله يقويك. في غرض الي قلنك عنو ما تنسى تمرق تاخو». وفي مكالمة أخرى، تتصل شعبان بسماحة لتعلمه بزيارة الآن إلى وزير الداخلية. فيطلب سماحة منها أن تتصل بجميل (السيد) وسيكون جاهزاً أمام الشيراتون لاصطحابه. «أنا ما رح روح عندي شي عم اعملو

إلى بيروت، حاملاً المتفجرات. قال لها: «بكرنا بدك تعملي حسابك، بدنا نمرق أنا وجميل (السيد) لعدنك وبدنا إذا سمحتي نروح نعزي بشري (الأسد)». توافق شعبان، واعدة بتحديد موعد. فبعاجلها سماحة بالقول: «إذا فينا نخلص ونمشي بعد الظهر المسا بكون عال (...) عندي شي بدي اعملو، لازم انزل اعملو لبلش الشغل، فهمتي علي؟». شعبان تقول: «نعم فهمت عليك، الله يقويك. في غرض الي قلنك عنو ما تنسى تمرق تاخو». وفي مكالمة أخرى، تتصل شعبان بسماحة لتعلمه بزيارة الآن إلى وزير الداخلية. فيطلب سماحة منها أن تتصل بجميل (السيد) وسيكون جاهزاً أمام الشيراتون لاصطحابه. «أنا ما رح روح عندي شي عم اعملو

للمخابرات ثانياً، عملاً بالمادة نفسها التي تجيز له الاستدعاء من الاحتياط لمدة تزيد على ستة أشهر بمرسوم يصدر عن المجلس.

مع قرب انتهاء مدة الاستدعاء من الاحتياط، الأولى، عاد الخلاف إلى قلب المؤسسة العسكرية، وفي الصالونات السياسية، بارزاً منصب حساس مهم يتداخل فيه الشق الأمني بالشق السياسي. يختلط فيه كذلك الاستقطاب المحلي والخلاف على المرشح البديل مع ما يشاع عن نضائح، أميركية خصوصاً، بأبقاء القديم على قدمه في مرحلة الشغور الرئاسي وانتظار انتخاب رئيس للجمهورية.

شأن الخلاف الذي نشب في ايلول مع احالة فاضل على التقاعد، قبل العثور على المادة 3 في المرسوم 3354 لتفادي ما زق خلو المنصب واستدعائه تالياً، عود على بدء الآن، على ان يفتح الباب على مصراعيه في الاسبوعين السابقين لانتهاء مدة الاستدعاء من الاحتياط في آذار: يتمسك مقبل بفاضل، بينما يقترح قائد الجيش العماد جان قهوجي مدير مكتبه